



اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط

والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع السابع والثلاثون

أديس أبابا ١١ و١٢ أيار/مايو ٢٠١٨

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

التكامل الإقليمي في أفريقيا: تقييم التقدم المحرز

التكامل الإقليمي في أفريقيا: تقييم التقدم المحرز

أولاً - مقدمة

١- يشكل التكامل الإقليمي تاريخياً إحدى أولويات خطة تنمية أفريقيا. وقد بدأت تجربة التكامل في أفريقيا باتفاق الاتحاد الجمركي في عام ١٩١٠. وفي الوقت الراهن، يوجد في القارة عدد من الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد وضعت برامج وأُخذت مبادرات لدعم خطة التكامل في أفريقيا. وهي تشمل، في جملة أمور، خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣؛ والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد)؛ وبرنامج الحد الأدنى للتكامل، وخطة العمل لتسريع التنمية الصناعية في أفريقيا؛ وخطة العمل المتعلقة بتعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية؛ والاستراتيجية القارية للأعمال التجارية الزراعية. وفي الآونة الأخيرة، حقق التكامل القاري إنجازاً جديداً تمثل في التوقيع على اتفاق لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

٢- وفي خضم تزايد النزعة الحمائية في بعض أنحاء العالم، يصبح التكامل الإقليمي في أفريقيا أمراً بالغ الأهمية لتلبية الطموحات الإنمائية للقارة. وثمة توافق في الآراء على أن الأهداف الإنمائية الشاملة للجميع في أفريقيا لا يمكن أن تتحقق دون قطاعات تصنيع دينامية وزيادة في

التجارة الرسمية بين البلدان الأفريقية. بيد أن تجرؤ الاقتصادات الأفريقية يجد من قدرة الأعمال التجارية في أفريقيا على بناء قدرتها التنافسية. ولذلك، لا بد من تعزيز التكامل من أجل تحقيق وفورات الحجم وتعزيز الإنتاج والتجارة في أفريقيا.

٣- ووفقاً لتقديرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، يمكن لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أن تعزز التجارة بين البلدان الأفريقية بنسبة تفوق ٥٢ في المائة، وذلك فقط من خلال إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على الاستيراد. ويُقدر أن تتضاعف الفوائد إذا اقتربت بتدابير لتيسير التجارة ليؤدي ذلك إلى تخفيض الحواجز غير الجمركية. وتركز غالبية المزايا على السلع الصناعية، مما يوفر بيئة ملائمة لتنمية سلاسل القيمة الإقليمية. كما ستكون تدابير تيسير التجارة مهمة أيضاً لكفالة تحقيق الفوائد على نطاق أوسع، نظراً للتحديات التي تعوق حتى الوصول إلى الأسواق الإقليمية. وعلى وجه الخصوص، هناك مجال لتحسين ظروف العاملين في التجارة غير الرسمية عبر الحدود، ومعظمهم من النساء.

٤- وتهدف هذه الورقة إلى تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا، وتقديم في المقام الأول لمحة عامة عن حالة التكامل الإقليمي في أفريقيا، وفقاً لتقييمه بموجب دليل التكامل الإقليمي الأفريقي^(١). ويناقش كذلك الأبعاد الرئيسية للتكامل الإقليمي في أفريقيا. وأخيراً، يلقي التقرير الضوء على بعض المسائل الرئيسية المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

ثانياً - حالة التكامل الإقليمي في أفريقيا: استعراض عام

٥- إن المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية (معاهدة أبوجا)^(٢)، التي دخلت حيز النفاذ في عام ١٩٩٤، قد وضعت خارطة طريق لإنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية. وبعد مرور أكثر من عقدين على دخول المعاهدة حيز النفاذ، خطت أفريقيا خطوات هامة صوب التكامل الإقليمي والقاري. فالقارة لديها في الوقت الراهن ثماني جماعات اقتصادية إقليمية معترف بها رسمياً من قبل الاتحاد الأفريقي. وهذه الجماعات هي اتحاد المغرب العربي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجماعة شرق أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وتجمع دول الساحل والصحراء.

(١) دليل التكامل الإقليمي الأفريقي عمل مشترك اضطلع به كل من مصرف التنمية الأفريقي، والاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

(٢) A/46/651، المرفق.

٦- ومستوى التكامل في أفريقيا يتباين إلى حد كبير في الوقت الراهن داخل الجماعات الاقتصادية الإقليمية وفيما بينها، وعلى نطاق مختلف الأبعاد المتعلقة بالتكامل (انظر الجداول التالية ١-٩).^(٣)

الجدول ١:

حالة التكامل الاقتصادي الإقليمي، حسب الجماعة الاقتصادية الإقليمية

الاتحاد الاقتصادي والنقدي	عدد البلدان المنفذة لبروتوكول بشأن حرية التنقل	سوق موحدة	منطقة تجارة حرة	الاتحاد الجمركي	الجماعة الاقتصادية الإقليمية
×	٣ من ٥	✓	✓	✓	جماعة شرق أفريقيا
×	التزمت بوروندي ورواندا بالبروتوكول	×	✓	×	السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي
الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (٨ بلدان)	جميع البلدان الـ ١٥	×	✓	✓	الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
×	٧ من ١٥	×	✓	×	الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي
الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (٦ بلدان)	٤ من ١١	×	✓	×	الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا
×	غير واضح	×	×	×	تجمع دول الساحل والصحراء
×	لا يوجد بروتوكول	×	×	×	الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية
×	٣ من ٥	×	×	×	اتحاد المغرب العربي

^(٣) مصادر بيانات الجداول ١-٩ مستمدة من المنشورات الصادرة عن كل من مصرف التنمية الأفريقي، والاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا (٢٠١٧). والتقارير التقييمي الثامن للتكامل الإقليمي في أفريقيا: إقامة منطقة التجارة الحرة القارية.

الجدول ٢:
ترتيب التكامل الإقليمي في بلدان منطقة السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب
الأفريقي^(٤)

التكامل العام	التكامل التجاري	الهياكل الأساسية الإقليمية	التكامل الإنتاجي	التنقل الحر للأشخاص	التكامل المالي وعلى صعيد الاقتصاد الكلي	الترتيب العام	
١	١	٨	٣	٤	١٢	١	زامبيا
٢	٥	١٥	٢	٢	٦	٢	أوغندا
٣	٤	١٣	٦	٤	١٠	٣	كينيا
٤	٢	٧	١	١٨	١١	٤	مصر
٥	١٧	٢	١٠	١	١	٥	سيشيل
٦	١١	١٤	١٢	٣	٤	٦	موريشيوس
٧	١٢	٤	٤	١٠	٨	٧	مدغشقر
٨	٧	١٠	١٥	٦	٩	٨	زيمبابوي
٩	٩	١٦	٩	٨	٥	٩	رواندا
١٠	٣	٩	١٤	١٤	١٣	١٠	جمهورية الكونغو الديمقراطية
١١	١٥	١	٧	٧	١٩	١١	سوازيلند
١٢	١٤	٦	١٧	١٠	٢	١٢	جزر القمر
١٣	١٣	١٢	٨	١٣	١٤	١٣	بوروندي
١٤	١٠	١١	١١	٩	١٧	١٤	ملاوي
١٥	٦	٣	١٩	١٩	٧	١٥	ليبيا
١٦	١٩	١٧	٥	١٢	٣	١٦	جيبوتي
١٧	٨	٥	١٨	١٧	١٦	١٧	السودان
١٨	١٦	١٩	١٣	١٥	١٥	١٨	إريتريا
١٩	١٨	١٨	١٦	١٦	١٨	١٩	إثيوبيا

^(٤) يستند الترتيب الوارد في الجداول ٢-٩ إلى دليل التكامل الإقليمي في أفريقيا، والذي يعكس البيانات المتعلقة بالأبعاد الخمسة التالية للتكامل الإقليمي، وهي: التكامل التجاري، والهياكل الأساسية الإقليمية، والتكامل الإنتاجي، والتنقل الحر للأشخاص، والتكامل المالي وعلى صعيد الاقتصاد الكلي. وللحصول على مزيد من المعلومات عن هذا الدليل، انظر الرابط <https://www.integrate-africa.org>. وهناك صيغة جديدة للدليل كانت قيد الإعداد وقت كتابة هذا التقرير.

الجدول ٣:

ترتيب التكامل الإقليمي لدول اتحاد المغرب العربي

الترتيب العام	التكامل التجاري	الهياكل الأساسية الإقليمية	التكامل الانتاجي	التنقل الحر للأشخاص	التكامل المالي وعلى صعيد الاقتصاد الكلي	
١	٢	٢	٢	٤	١	المغرب
٢	١	٥	١	٣	٢	تونس
٣	٤	٤	٤	١	٣	الجزائر
٤	٣	١	٣	٥	٥	ليبيا
٥	٥	٣	٥	٢	٤	موريتانيا

الجدول ٤:

ترتيب التكامل الإقليمي في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا

الترتيب العام	التكامل التجاري	الهياكل الأساسية الإقليمية	التكامل الإنتاجي	التنقل الحر للأشخاص	التكامل المالي وعلى صعيد الاقتصاد الكلي	
١	١	٤	٣	٤	٣	الكاميرون
٢	٣	٣	٤	٧	١	غابون
٣	٨	٢	٥	٣	٥	جمهورية الكونغو
٤	٦	٥	٩	٢	٤	جمهورية أفريقيا الوسطى
٥	٤	١١	٦	٤	٢	تشاد
٦	٥	٨	٢	٦	٧	رواندا
٧	٧	٧	١٠	٧	٦	غينيا الاستوائية
٨	٢	١	١١	١١	١١	أنغولا
٩	١٠	١٠	١	٩	٩	بوروندي
١٠	١١	٩	٧	١	١٠	سان تومي وبرينسيبي
١١	٩	٦	٨	٩	٨	جمهورية الكونغو الديمقراطية

الجدول ٥:

ترتيب التكامل الإقليمي في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي

الترتيب العام	التكامل التجاري	الهياكل الأساسية الإقليمية	التكامل الإنتاجي	التنقل الحر للأشخاص	التكامل المالي وعلى صعيد الاقتصاد الكلي	
١	١	٤	٢	٦	١	جنوب أفريقيا
٢	٣	١	١٢	٦	٢	ناميبيا
٣	٤	٢	١٤	٨	٣	بوتسوانا

٨	١	٥	٥	٥	٤	سوازيلند
١١	٣	٣	٨	٢	٥	زامبيا
٥	٥	١	٧	١٥	٦	زيمبابوي
٤	١	٩	٦	١٤	٧	سيشيل
٩	١١	٤	١١	٧	٨	موزامبيق
٧	٨	١٥	٣	٦	٩	ليسوتو
٦	٤	١١	١٤	٨	١٠	موريشيوس
١٣	١٢	٦	١٥	١٣	١١	جمهورية تنزانيا المتحدة
١٠	١٣	٨	١٣	٩	١٢	مدغشقر
١٥	٨	١٣	١٢	١٠	١٣	ملاوي
١٢	١٤	٧	٩	١١	١٤	جمهورية الكونغو الديمقراطية
١٤	١٥	١٠	١٠	١٢	١٥	أنغولا

الجدول ٦:

ترتيب التكامل الإقليمي في السوق المشتركة لشرق أفريقيا

التكامل العام	التكامل التجاري	الهياكل الأساسية الإقليمية	التكامل الإنتاجي	التنقل الحر للأشخاص	التكامل المالي وعلى صعيد الاقتصاد الكلي	الترتيب العام	
١	٤	١	٤	١	١	١	رواندا
٢	١	٣	٣	١	٢	٢	كينيا
٣	٢	٥	١	٣	٣	٣	أوغندا
٤	٥	٢	٥	٣	٤	٤	بوروندي
٥	٣	٤	٢	٥	٥	٥	جمهورية تنزانيا المتحدة

الجدول ٧:

ترتيب التكامل الإقليمي في تجمع دول الساحل والصحراء

التكامل المالي وعلى صعيد الاقتصاد الكلي	التنقل الحر للأشخاص	التكامل الإنتاجي	الهياكل الأساسية الإقليمية	التكامل التجاري	الترتيب العام	
٨	١	١٤	١٢	١	١	كوت ديفوار
٩	٧	٤	١٦	١٤	٢	بنين
٧	٦	٩	٤	١٥	٣	توغو
٣	١١	١٠	١٥	٤	٤	السنغال
١	٢	١٥	١٣	١٠	٥	النيجر
٦	٢	١٨	١٧	٦	٦	مالي
٢	٥	٢٠	٨	١١	٧	بوركينافاسو
١٥	١٥	٧	١٨	٣	٨	تونس
٢٠	١٣	٨	٣	١٢	٩	غانا
١١	١٨	٣	١	١٧	١٠	المغرب
١٦	٧	٥	٦	١٩	١١	غامبيا
٥	٩	٢٥	٩	٢٦	١٢	غينيا - بيساو
٢٣	١٠	٢٢	١١	٨	١٣	نيجيريا
٢٢	٢٩	٦	١٤	٢	١٤	مصر
٢١	١٧	١	١٩	٢١	١٥	كينيا
١٠	٢٢		٢٧	٢٠	١٦	جمهورية أفريقيا الوسطى
١٤	٢١	٢	٢٣	٢٢	١٧	جيبوتي
٢٧	٢	١٩	٧	١٨	١٨	غينيا
١٨	٢٧	٢١	٢	١٣	١٩	ليبيا
١٧	١٦	٢٣	٢١	١٦	٢٠	موريتانيا
٤	١٩	١٧	٢٩	٢٤	٢١	تشاد
١٩	١٣	١١	٢٠	٢٨	٢٢	ليبيريا
١٣	٢٣		٢٨	٩	٢٣	جزر القمر
٢٦	١٢	١٣	٢٤	٢٣	٢٤	سيراليون
١٢	٢٨		٥	٢٧	٢٥	كابو فيردي
٢٥	٢٦	١٦	٢٦	٧	٢٦	إريتريا
٢٨	٢٥	٢٤	١٠	٥	٢٧	السودان
٢٤	٢٤	١٢	٢٥	٢٩	٢٨	سان تومي وبرينسيبي
	٢٠	٢٦	٢٢	٢٥		الصومال

الجدول ٨:

ترتيب التكامل الإقليمي في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

التكامل المالي وعلى صعيد الاقتصاد الكلي	التنقل الحر للأشخاص	التكامل الإنتاجي	الهياكل الأساسية الإقليمية	التكامل التجاري	الترتيب العام	
٧	١	٧	١٢	٢	١	كوت ديفوار
٦	١	٢	٣	٧	٢	توغو
٣	١	٤	١٣	٣	٣	السنغال
١	١	٩	٨	٨	٤	النيجر
١٢	١	٣	٢	٤	٥	غانا
٢	١	١٤	٦	٩	٦	بوركينا فاسو
٨	١	٨	١٤	١١	٧	بنن
٥	١	١٢	١٥	٦	٨	مالي
١٣	١	١٠	٧	١	٩	نيجيريا
٤	١	١٥	٩	١٠	١٠	غينيا - بيساو
١٠	١	١	٤	١٤	١١	غامبيا
٩	١	١٣	١	١٢	١٢	كابو فيردي
١٤	١	٦	١١	٥	١٣	سيراليون
١١	١	٥	١٠	١٥	١٤	ليبيريا
١٥	١	١١	٥	١٣	١٥	غينيا

الجدول ٩:

ترتيب التكامل الإقليمي في منطقة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيغاد)

التكامل المالي وعلى صعيد الاقتصاد الكلي	التنقل الحر للأشخاص	التكامل الإنتاجي	الهياكل الأساسية الإقليمية	التكامل التجاري	الترتيب العام	
٢	٢	١	٢	٢	١	كينيا
٣	١	٢	٨	١	٢	أوغندا
١	٥	٣	١	٥	٣	جيبوتي
٥	٤	٤	٥	٦	٤	إثيوبيا
٤	٣	٥	٧	٤	٥	إريتريا
٧	٨	٦	٦	٣	٦	السودان
٦	٧		٣			جنوب السودان
	٥	٧	٤	٧		الصومال

ثالثاً - التكامل الإقليمي في أفريقيا: الأبعاد الرئيسية

ألف - التكامل التجاري

٧- لدى أفريقيا في الوقت الراهن أربع مناطق للتجارة الحرة بين الجماعات الاقتصادية المعترف بها من قِبل الاتحاد الأفريقي، وهي: السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. كما تم تحرير التجارة فيما بين البلدان الأفريقية عن طريق آليات خارجة عن نطاق الجماعات الاقتصادية الإقليمية المعترف بها من الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك منطقة التجارة الحرة العربية، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي.

٨- والتجارة بين البلدان الأفريقية، باستثناء بضع مناطق، قد شهدت زيادة طفيفة أو ظلت مستقرة على مر السنين، لكنها كانت صغيرة الحجم بشكل عام. وبلغت نسبة صادرات السلع فيما بين البلدان الأفريقية ١٨ في المائة من مجموع صادرات السلع في عام ٢٠١٦ بعد أن كانت ٩ في المائة في عام ٢٠٠٠، بينما بلغت نسبة الواردات المقابلة ١٣ و ١٤ في المائة على التوالي (الجدولان ١٠ و ١١). وفي المقابل، فإن حصة التجارة بين بلدان آسيا ودول الاتحاد الأوروبي قد بلغت ٥٩ و ٦٤ في المائة على التوالي في عام ٢٠١٦ بالنسبة للصادرات و ٦١ و ٦٠ في المائة بالنسبة للواردات.^(٥)

٩- وعلى الصعيد الإقليمي، ومن بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية المعترف بها من الاتحاد الأفريقي، ظلت جماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الأفضل أداءً في مجال تجارة السلع داخل المنطقتين خلال عام ٢٠١٦، في حين كان أداء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي جيداً نسبياً في مجال الواردات داخل المنطقة دون الإقليمية. ومع ذلك، لم تسجل أي من هذه المناطق دون الإقليمية حصة تجارة بين بلدانها تفوق نسبة ٢٥ في المائة.

الجدول ١٠:

الصادرات فيما بين المناطق وخارجها على صعيد القارة الأفريقية وجماعات اقتصادية إقليمية مختارة (بالنسبة المئوية)

٢٠١٦			٢٠٠٠			
خارج أفريقيا	بقية بلدان أفريقيا	داخل المجموعة	خارج أفريقيا	بقية بلدان أفريقيا	داخل المجموعة	
٤٥	٥٠	٤	٦٩	٢٨	٢	اتحاد المغرب العربي

(٥) استناداً إلى إحصاءات الأونكتاد (تم الاطلاع عليه في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٨)

٤٩	٤٢	٩	٦٨	٢٥	٧	تجمع دول الساحل والصحراء
٤٠	٤٩	١٠	٣٩	٥٦	٥	السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي
٣٤	٤٥	٢٠	٤٢	٤٠	١٨	جماعة شرق أفريقيا
٣٥	٦٤	٢	٤٦	٥٤	١	الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا
٤٥	٤٤	١١	٦٥	٢٥	٩	الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
٣٦	٤٨	١٧	٤٤	٤٤	١٢	الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية
٦٨	١١	٢١	٧٢	١٦	١٢	الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي
٨٢	-	١٨	٩١	-	٩	أفريقيا ككل

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استنادا إلى إحصاءات الأونكتاد (تم الاطلاع عليها في ٢٨ آذار/مارس
٢٠١٨)

الجدول ١١:

الواردات فيما بين المناطق وخارجها على صعيد القارة الأفريقية وجماعات اقتصادية
إقليمية مختارة (بالنسبة المئوية)

٢٠١٦			٢٠٠٠			
خارج أفريقيا	بقية بلدان أفريقيا	داخل المجموعة	خارج أفريقيا	بقية بلدان أفريقيا	داخل المجموعة	
٥٥	٤٢	٣	٦٠	٣٦	٣	اتحاد المغرب العربي
٦٤	٣٠	٦	٦٨	٢٦	٦	تجمع دول الساحل والصحراء
٣٣	٦٢	٥	٢٤	٧١	٥	السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي
٤٠	٥٣	٧	٤٢	٤٦	١٣	جماعة شرق أفريقيا
١٦	٨٠	٤	٩	٨٨	٢	الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا
٦٠	٣١	٩	٦٦	٢١	١٣	الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

٢٩	٦٨	٣	٤٧	٤٤	٩	الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية
٦٧	١١	٢٢	٧٣	٧	٢٠	الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي
٨٧	-	١٣	٨٦	-	١٤	أفريقيا

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، استنادا إلى إحصاءات الأونكتاد (تم الاطلاع عليها في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٨)

١٠- ويجري إحراز تقدم في مجال تحرير التجارة من خلال تخفيض التعريفات الجمركية بين البلدان الأفريقية. وفيما يتعلق بالتعريفات الجمركية المطبقة على الواردات بين بلدان منطقة الجماعة الاقتصادية في عام ٢٠١٧، فإن جماعة شرق أفريقيا لا تفرض تعريفات جمركية على التجارة فيما بين بلدان الجماعة؛ وينطبق ذلك أيضا على ٨٠ في المائة من بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وكان متوسط التعريفات المطبقة في دول اتحاد المغرب العربي هو ٥ في المائة، وتتراوح النسبة بين ٠ بين صفر في المائة بالنسبة لليبيا إلى ١٣ في المائة بالنسبة لموريتانيا. والأرقام المقابلة بالنسبة للجماعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى المعترف بها من جانب الاتحاد الأفريقي كانت على النحو التالي: ٠,٣٣ في المائة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ و ٥,٠٧ في المائة لمنطقة بلدان الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية؛ و ٣,٧٥ في المائة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ و ٠,٩٤ في المائة للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ و ١٤,١٦ في المائة لتجمع دول الساحل والصحراء.^(٦)

١١- ومع الاتجاه المبشر للتجارة فيما بين دول الجماعات الاقتصادية الإقليمية، سيكون من المهم أيضا معالجة الحواجز القائمة بين التجمعات الاقتصادية. وتم تصميم منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على نحو يعالج هذه المسألة تحديداً عن طريق وضع القارة بأكملها في إطار اتفاق موحد للتجارة الحرة. وتستند منطقة التجارة الحرة القارية إلى التقدم الذي أحرزته الجماعات الاقتصادية الإقليمية واتفاق التجارة الحرة الثلاثي بين السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا.

^(٦) استنادا إلى الأرقام المستمدة من خريطة الوصول إلى الأسواق التي أعدها مركز التجارة الدولية، متاحة على الرابط <http://www.macmap.org>

باء- تكامل الهياكل الأساسية

١٢- تظل الهياكل الأساسية شديدة الأهمية لتحقيق تنمية شاملة للجميع وواسعة النطاق عند معالجة المسائل المتعلقة بتجزؤ الاقتصادات الأفريقية. ولن يتسنى لأفريقيا تسخير فوائد التكامل الاقتصادي بشكل كامل دون هياكل أساسية وطنية وعابرة للحدود تكون جيدة الأداء والصيانة. ولا تزال القارة تعاني من عجز شديد في الهياكل الأساسية من حيث مستواها ونوعيتها. ولا يزال الوصول إلى مصادر الطاقة الموثوقة والميسورة التكلفة، وبالرغم من أهميته الكبيرة لتلبية الاحتياجات الأساسية وللأعمال التجارية، غير كافٍ إلى حد كبير، مع أنه قد أحرز بعض التقدم في هذا المجال. وفي عام ٢٠١٦، كان حوالي نصف سكان أفريقيا لا يحصلون على الكهرباء، مقارنة بنسبة ٦٦ في المائة عام ٢٠٠٠^(٧).

١٣- ولا تزال أفريقيا تعاني من محدودية توافر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات اللازمة لتنمية الاقتصادات الرقمية، والتي يمكن أن تؤدي إلى انطلاق التقدم التكنولوجي والابتكار في القارة. ووفقاً لمؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام ٢٠١٧^٨، هناك ستة بلدان أفريقية فقط بين البلدان الـ ١٠٠ الأفضل أداءً في هذا المجال. وتشمل تلك البلدان موريشيوس (المرتبة ٧٢)، وسيشيل (المرتبة ٩٠) وجنوب أفريقيا (المرتبة ٩٢)، وكابو فيردي (المرتبة ٩٣)، وتونس (المرتبة ٩٩) والمغرب (المرتبة ١٠٠).

١٤- وفي مجال النقل، تعد كثافة الطرق متدنية للغاية، وتتألف شبكات الطرق في معظمها من طرق غير معبدة، ولا تكاد تكون سالكة عندما تسوء الأحوال الجوية (مثل موسم الأمطار). وشبكات السكك الحديدية في معظم أنحاء القارة غالباً ما تتألف من خطوط وحيدة تربط بين المناطق الداخلية والموانئ وهي محدودة الترابط إلى حد كبير، باستثناء عدد قليل من البلدان مثل المغرب وتونس وجنوب أفريقيا. والأنواع الأخرى من الهياكل الأساسية للنقل، مثل الممرات المائية، غير ملائمة أيضاً، على الرغم من الموارد المائية الهائلة التي تدر بها القارة.

١٥- وهناك العديد من البرامج وخطط العمل المتعلقة بتطوير الهياكل الأساسية، مثل برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، وبرنامج سياسات النقل في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وبرنامج الطرق الرئيسية العابرة لأفريقيا، ومبادرة الطاقة المتجددة في أفريقيا، وهي توفر نُهجاً متضافرة لتطوير الهياكل الأساسية في جميع أنحاء القارة، مع معالجة المسائل المتصلة بالتكامل الإقليمي. ومع ذلك، لا تزال الموارد المالية عائقاً أمام تطوير الهياكل الأساسية

^(٧) الوكالة الدولية للطاقة (٢٠١٧). توقعات الوصول إلى الطاقة لعام ٢٠١٧: من الفقر إلى الازدهار. متاحة على

الرابط https://www.iea.org/publications/freepublications/publication/WEO2017SpecialReport_EnergyAccessOutlook.pdf

^(٨) مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات، يضع في الاعتبار أبعاد

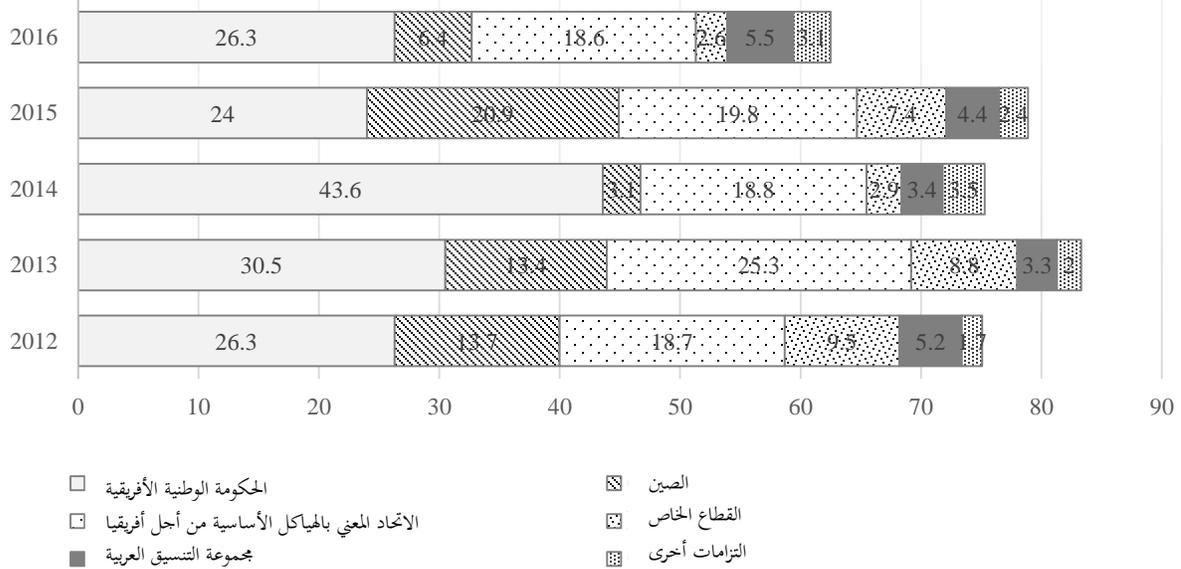
الوصول والاستخدام والمهارات في قطاع التكنولوجيا الرقمية.

في أفريقيا. وهناك حاجة لحوالي ٩٣ بليون دولار في السنة من أجل بناء الهياكل الأساسية في أفريقيا. وستكون هناك حاجة إلى المزيد إذا وضع في الحسبان التمويل اللازم لضمان قدرة الهياكل الأساسية على التكيف. ومشاريع الهياكل الأساسية وحدها، الواردة في خطة العمل المتعلقة ببرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، ستتطلب استثمار ما مجموعه ٦٨ مليون دولار حتى عام ٢٠٢٠ في مجالات الطاقة والنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقطاعات المياه العابرة للحدود.

١٦- والالتزامات الإجمالية بتطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا خلال الفترة ٢٠١٢ - ٢٠١٦ يبلغ متوسط تكلفتها ٧٥ بليون دولار سنويا (انظر الشكل ١). ويتباين الاستثمار في الهياكل الأساسية بحسب البلد وأصول الهياكل الأساسية. ومع ذلك، فإن السمة المشتركة هي التدني الكبير في مشاركة القطاع الخاص. وكانت استثمارات القطاع الخاص في أفريقيا خلال الفترة ٢٠١٢ - ٢٠١٦ أقل من ١٠ في المائة من مجموع الاستثمارات. وفي الوقت الراهن، فإن معظم مشاريع الهياكل الأساسية التي تشمل صيانة وتوسيع وتطوير المرافق، ولا سيما الهياكل الأساسية للنقل مثل الطرق والسكك الحديدية، تمول من القطاع العام، إلى جانب الدعم المقدم من الشركاء الإنمائيين. ونظرا للقيود المتعلقة بالتمويل العام، سيكون من الأهمية بمكان زيادة استثمارات القطاع الخاص في الهياكل الأساسية.

الشكل ١:

الالتزامات المتعلقة بالهياكل الأساسية في أفريقيا، حسب المصدر، ٢٠١٢-٢٠١٦ (ببلايين الدولارات الأمريكية)



المصدر: الاتحاد المعني بالهياكل الأساسية من أجل أفريقيا (٢٠١٧).

١٧- وهناك عدة مشاريع لتطوير الهياكل الأساسية، مخطط لها أو يجري تنفيذها، على الصعيدين الإقليمي والوطني على حد سواء، التي من شأنها أن تدعم التكامل في القارة. ومن الأمثلة على ذلك برنامج الممر بين الشمال والجنوب في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ وبرنامج تطوير طريق المرور السريع أبيدجان-لاغوس في غرب أفريقيا؛ وممر خليج والفييس (Walvis Bay) في الجنوب الأفريقي؛ ومشروع الخط الملاحي الذي يربط بين بحيرة فكتوريا والبحر الأبيض المتوسط عن طريق نهر النيل؛ وممر الطاقة النظيفة لأفريقيا، الذي يتوقع أن ييسر التجارة عبر الحدود في الطاقة الخضراء والمتجددة عبر شبكة تمتد من كيب تاون، بجنوب أفريقيا، إلى القاهرة. وتشمل المشاريع الأخرى إنشاء شبكة سلك حديدية في غرب أفريقيا تربط بين بنن وبوركينا فاسو وكوت ديفوار وغانا والنيجر ونيجيريا وتوغو؛ وسد النهضة الإثيوبي؛ ومشروع السكك الحديدية بين مومباسا وكينغالي؛ وسد إنغا الكبير، في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وميناء باغامويو في جمهورية تنزانيا المتحدة.

١٨- والإنجاز الرئيسي الذي تحقق في الآونة الأخيرة في مجال النقل الجوي هو إنشاء السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي، التي أطلقت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ومن المتوقع أن تؤدي هذه المبادرة إلى تحسين كفاءة النقل الجوي في القارة، وأن تساهم في زيادة حصة القارة

في مجال صناعة الطيران على الصعيد العالمي. ولدى إعداد هذا التقرير، بلغ عدد البلدان الأفريقية التي انضمت إلى هذه المبادرة ٢٦ بلدا. وقد حُثت البلدان الأفريقية الأخرى على الانضمام إلى هذه المبادرة التي يكتسي تنفيذها الفعال أهمية كبيرة لتحقيق النتائج المتوقعة.

جيم- التكامل المالي والاستثمار فيما بين البلدان الأفريقية

١٩- يجري بذل الجهود لتعزيز الاستثمار فيما بين البلدان الأفريقية. ومن بين تلك الجهود على صعيد القارة، صياغة قانون استثمار للبلدان الأفريقية، بهدف مواءمة لوائح تنظيم الاستثمار في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي^٩. والهدف الرئيسي لهذا القانون هو تعزيز تهيئة بيئة استثمار تفضي إلى تحقيق تنمية مستدامة على الأمد الطويل، مع تحقيق التوازن بين حقوق والتزامات الدول الأعضاء والمستثمرين. ويشكل القانون أداة توجيهية قوية ينبغي أن تكون متسقة مع الفصل المتعلق بالاستثمار في الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية^{١٠}، بهدف تحقيق قدر أكبر من الاتساق في لوائح تنظيم الاستثمار على صعيد القارة.

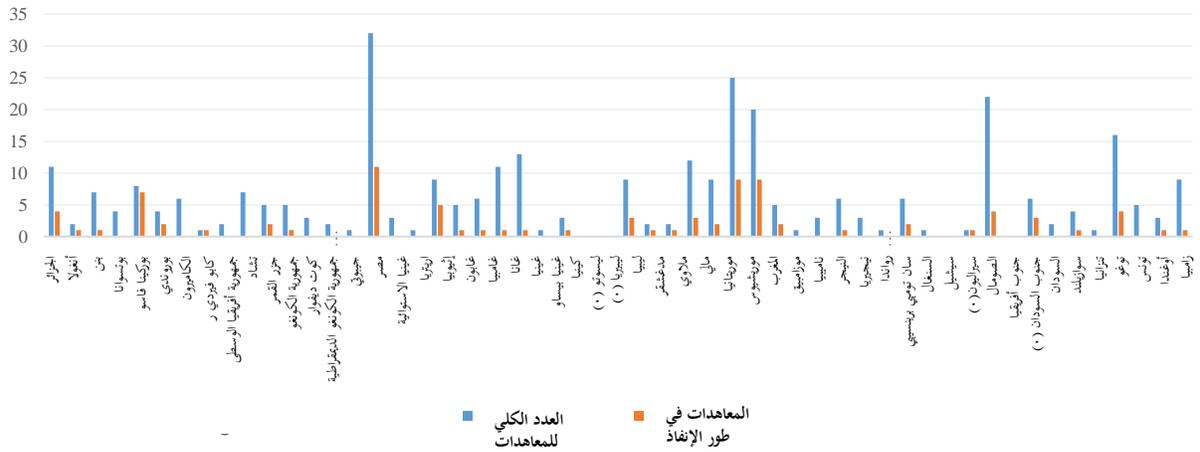
٢٠- وقد وقّعت معظم البلدان الأفريقية على معاهدات ثنائية سعيا إلى تعزيز الاستثمار فيما بين البلدان الأفريقية (الشكل الثاني). وتشير بيانات حديثة إلى أن ٥٠ من البلدان الأفريقية أبرمت معاهدة ثنائية واحدة على الأقل مع بلد أفريقي آخر. ومن الرائدة في مجال التوقيع على المعاهدات الثنائية مصر (وقعت ٣٢ معاهدة) وموريشيوس (٢٥ معاهدة) وجنوب أفريقيا (٢٢ معاهدة) والمغرب (٢٠ معاهدة) وتونس (١٦ معاهدة)، ومع ذلك، فإن غالبية هذه المعاهدات الثنائية لم تدخل بعد حيز النفاذ.

^(٩) وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، اعتمدت لجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي مشروع قانون الاستثمار للبلدان الأفريقية الذي قدمته مفوضية الاتحاد الأفريقي، بوصفه أداة توجيهية غير ملزمة بشأن سياسة الاستثمار. كما طلبت اللجنة إلى المفوضية تقديم مشروع القانون للنظر فيه من قبل لجان تقنية متخصصة أخرى، بما في ذلك اللجان المعنية بالتجارة والصناعة والمعادن.

^(١٠) من المتوقع أن تبدأ في عام ٢٠١٨ المفاوضات المتعلقة بالاستثمار والملكية الفكرية وسياسة المنافسة بموجب الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

الشكل الثاني:

معاهدات الاستثمار الثنائية بين البلدان الأفريقية، حسب البلد



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، استنادا إلى بيانات مستقاة من مركز الأونكتاد لسياسات الاستثمار

(<http://investmentpolicyhub.unctad.org>)

٢١- والبيانات المتاحة عن الاستثمار المباشر المتجه إلى الخارج فيما بين البلدان الأفريقية في عام ٢٠١٦ (انظر الجدول ١٢) تشير إلى أن موريشيوس وجنوب أفريقيا تتصدران النشاط الاستثماري في القارة. وحجم الاستثمار الكبير في موريشيوس مقارنة بحجم اقتصادها يشير إلى أن قدرا كبيرا من الاستثمار الأجنبي في الاقتصادات الأفريقية يمكن أن يمر عبر هذا البلد بغية الاستفادة من شبكة معاهداته الضريبية والاستثمارية مع البلدان الأفريقية الأخرى (على النحو المبين في الفقرة السابقة)، إلى جانب الاستفادة من نظامه الضريبي الملائم ووضعه كمركز مالي حر.

الجدول ١٢:

الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر بين البلدان الأفريقية، لعام ٢٠١٦
(بملايين الدولارات الأمريكية)

٧٦	بنن
٩٥٩	بوتسوانا
٢٦٨	بوركينافاسو
١٤٦	كوت ديفوار
٠	غينيا - بيساو
٩٢	مالي
٢٦ ٢٨١	موريشيوس
١ ٧٦٠	المغرب
٢٣ ٨٧٣	جنوب أفريقيا
٣ ٣٦٦	توغو
٧٩٩	زامبيا

المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية، استنادا إلى بيانات صندوق النقد الدولي

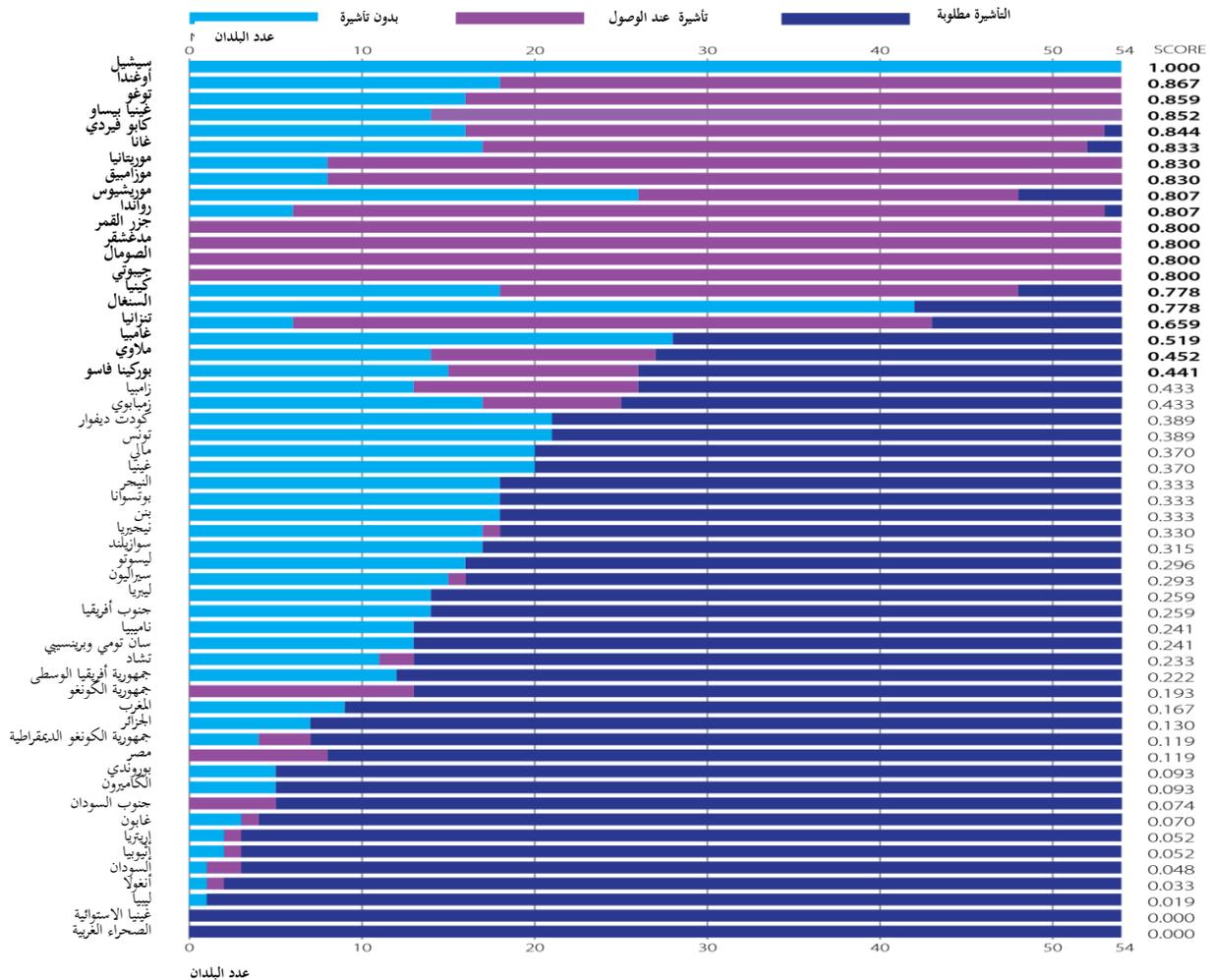
دال- التنقل الحر للأشخاص والحق في الاستقرار

٢٢-التنقل الحر للأشخاص في أفريقيا يختلف باختلاف البلدان والمناطق. وفيما يتعلق بتيسير منح التأشيرات، كان من بين البلدان الأفريقية الـ ٢٠ الأولى في هذا المجال خلال عام ٢٠١٦ نسبة ٤٠ في المائة في شرق أفريقيا و ٣٥ في المائة في غرب أفريقيا و ٢٠ في المائة في الجنوب الأفريقي و ٥ في المائة في شمال أفريقيا. ولم يكن بينها أي من بلدان وسط أفريقيا (انظر الشكل الثاني). وفي العام نفسه، هناك ١٠ بلدان أفريقية فقط سمحت بحرية الدخول إليها (أي إما أنها لم تطلب الحصول على تأشيرة أو سمحت بالحصول على التأشيرة عند الوصول)، مما يشير إلى أن معظم البلدان في القارة لا تزال لديها سياسات مقيدة فيما يتعلق بمنح التأشيرات. وإذا أُريد أن يصبح تنقل المواطنين الأفريقيين واقعا معاشا، فإن قيام المزيد من البلدان الأفريقية بتحسين نظم منح تأشيرات الدخول هو السبيل الوحيد للمضي قدما في هذا المجال. إن قيام ٣٠ بلدا بالتوقيع على البروتوكول الخاص بالتنقل الحر للأشخاص والحق في الإقامة والاستقرار الملحق بالمعاهدة المنشئة

للجماعة الاقتصادية الأفريقية، الذي أقره المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي في دورته الاستثنائية الثامنة عشرة، المعقودة في آذار/مارس ٢٠١٨، يشكل خطوة جيدة إلى الأمام، ولا بد من تنفيذه.

الشكل الثالث:

تيسير منح التأشيرات في أفريقيا، لعام ٢٠١٦
(المقياس من صفر (أقل نسبة) إلى ١ (أعلى نسبة))



المصدر: مصرف التنمية الأفريقي. التقرير المتعلق بتيسير منح التأشيرات في أفريقيا (٢٠١٧).

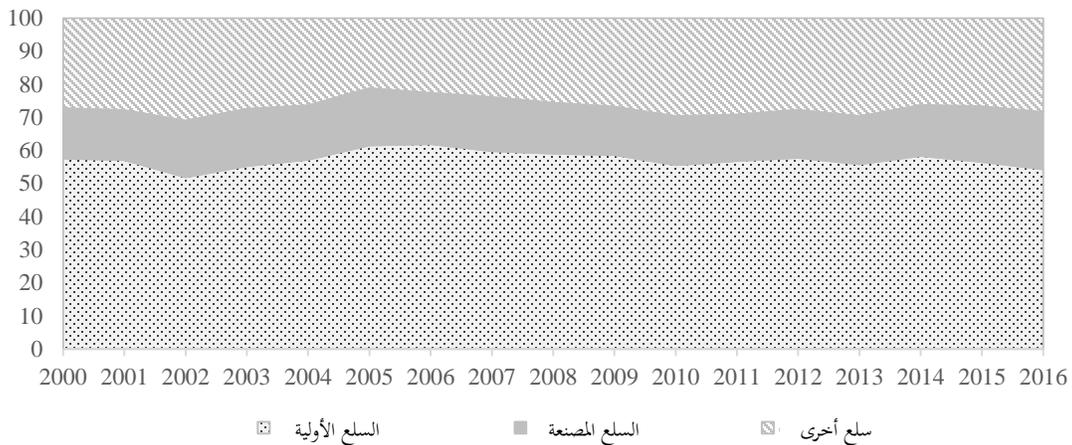
هـ- التكامل الإنتاجي

٢٣- دمج أفريقيا في سلاسل القيمة على الصعيدين الإقليمي والقاري محدود بسبب الاعتماد المفرط على التجارة في السلع الأساسية، إلى جانب محدودية حصتها في السلع المصنعة (انظر الشكل الرابع). وخلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٦، بلغ متوسط الصادرات فيما بين البلدان الأفريقية

٥٧ في المائة من صادرات السلع الأولية. وكانت الحصة المقابلة من السلع المصنعة ١٦ في المائة فقط. وتعكس هذه الأرقام محدودة قدرة البلدان الأفريقية على تطوير سلاسل قيمة إقليمية عن طريق إضافة القيمة والاحتفاظ بها على الصعيد المحلي أو الإقليمي. ويعود السبب الأساسي لهذا الوضع إلى عدة عوامل تشمل الثغرات القائمة في مرافق الهياكل الأساسية التي تمثل العامل الأساسي لتعزيز الأنشطة الصناعية؛ والافتقار إلى القدرات (المالية والبشرية) لدعم المشاريع الصناعية؛ والحواجز التجارية؛ وتجزؤ الاقتصادات الأفريقية، الأمر الذي يجعل من الصعب على المصنعين تحقيق فوائد من وفورات الحجم.

الشكل الرابع:

الصادرات فيما بين البلدان الأفريقية مصنفة حسب مجموعة المنتجات (بالنسبة المئوية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، استنادا إلى البيانات الواردة في إحصاءات الأونكتاد

٢٤- ويتطلب تعزيز التكامل الإنتاجي فيما بين الاقتصادات الأفريقية توسيع نطاق الأنشطة الصناعية في جميع أنحاء القارة. والقطاعات التي لديها إمكانية تطوير سلاسل القيمة تشمل قطاع تحويل القطن إلى منسوجات في غرب وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ وتحويل الكاكاو إلى منتجات شوكولاتة في غرب ووسط أفريقيا؛ والبن ومنتجاته الثانوية في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ والزيتون ومنتجاته في شمال أفريقيا. وهذا النوع من التنمية يتطلب التغلب على المعوقات التي تواجه قطاع الصناعة التحويلية، إلى جانب إزالة الحواجز التجارية وتشجيع الاستثمار. ويتطلب ذلك تنفيذ المبادرات القارية بطريقة فعالة ومتكاملة ومنسقة، بما في ذلك منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وخطة العمل لتسريع التنمية الصناعية في أفريقيا وغيرها من الاستراتيجيات الصناعية الإقليمية أو الوطنية.

رابعاً - منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وخطة التنمية في أفريقيا

ألف - التقدم المحرز فيما يتعلق بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

٢٥- حقق التكامل الاقتصادي في أفريقيا إنجازاً أساسياً جديداً في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٨ في كيغالي، عندما وقّعت ٤٤ من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على اتفاق إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وإجمالاً، هناك ٥٠ بلداً إما وقّعت على الاتفاق نفسه أو على إعلان كيغالي، مما يدل على التزام الأطراف الموقعة بالانضمام إلى منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بعد استيفاء المتطلبات القانونية على الصعيد الوطني. ويمثل التوقيع على الاتفاق تقدماً كبيراً صوب تحقيق رؤية التكامل الإقليمي الأفريقي، على النحو المنصوص عليه في معاهدة أبوجا، والذي يتوخى في نهاية المطاف إنشاء جماعة اقتصادية لجميع البلدان الأفريقية.

٢٦- وكان التوقيع على الاتفاق تتويجاً للمفاوضات التي انطلقت في حزيران/يونيه ٢٠١٥ في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا. وفي أوائل آذار/مارس ٢٠١٨، عُقد المنتدى التفاوضي للمرة العاشرة لاستكمال المسائل المعلقة والتدقيق القانوني في إطار التحضير للتوقيع على الاتفاق. وخلال المنتدى التفاوضي، اتفق المشاركون أيضاً على برنامج عمل بشأن الانتقال والتنفيذ من أجل وضع الصيغة النهائية لعروض السلع والخدمات، وإعداد قواعد المنشأ الخاصة بالمنتجات، كجزء من جدول الأعمال الضمني.

٢٧- وعملاً بتوصية المجلس التنفيذي في دورته الاستثنائية الثامنة عشرة، المعقودة في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٨، اعتمد مؤتمر الاتحاد الأفريقي، في دورته الاستثنائية العاشرة، المعقودة في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٨، الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والبروتوكول المتعلق بالتجارة في السلع، والبروتوكول المتعلق بالتجارة في الخدمات، والبروتوكول المتعلق بقواعد وإجراءات تسوية المنازعات. وسيدخل الاتفاق حيز النفاذ بعد التصديق عليه من قبل ٢٢ دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

٢٨- والمسائل التي لم تُحسم في المرحلة الأولى من المفاوضات تشمل مرفقات البروتوكولات المعتمدة والجدول المتعلقة بالسلع والخدمات. ومن المتوقع أن يقر مؤتمر الاتحاد الأفريقي في تموز/يوليه ٢٠١٨ مرفقات البروتوكول المتعلق بالتجارة في السلع، ومرفقات البروتوكول المتعلق بقواعد وإجراءات تسوية المنازعات، وقائمة القطاعات ذات الأولوية في مجال التجارة في الخدمات. أما جداول الامتيازات التعريفية وجدول الالتزامات المحددة في مجال التجارة في الخدمات، فمن المتوقع استكمالها واعتمادها خلال دورة مؤتمر الاتحاد الأفريقي المقرر عقدها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

٢٩- ومن المتوقع أن تبدأ المرحلة الثانية من المفاوضات في أواخر عام ٢٠١٨. وستركز هذه المرحلة على الأحكام المتعلقة بالاستثمار والمنافسة وحقوق الملكية الفكرية. واقترح أن تكون مسألة البيئة التيسيرية للتجارة الإلكترونية أحد الموضوعات الإضافية للمرحلة الثانية. ومن المتوقع أن تكتمل المفاوضات بحلول شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠.

باء- منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والتنمية الشاملة للجميع

٣٠- من المتوقع أن تحقق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية الكثير من الفوائد التي سيكون لها تأثير على جميع البلدان المعنية. وتشمل تلك الفوائد الوصول على نطاق أوسع وبتكلفة أيسر إلى المدخلات والسلع الوسيطة وأسواق أكبر للمنتجات، الأمر الذي سيشجع تحقيق وفورات الحجم. كما سيستفيد المستهلكون من الوصول إلى منتجات أكثر تنوعاً وبتكلفة ميسورة. وعلى صعيد السياسة العامة، ستعالج منطقة التجارة الحرة مسألة تعدد وتداخل الاتفاقات التجارية في أفريقيا، وتيسر التجارة في السلع الزراعية (مما يؤدي إلى تحسين الأمن الغذائي) وتخفف ممارسات المنافسة والابتكار.

٣١- وفي الوقت نفسه، ونظراً لتنوع البلدان الأفريقية وبنيتها الاقتصادية، فمن المتوقع أن يكون تأثير منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية عليها تأثيراً متبايناً. وعلى سبيل المثال، ستكون البلدان الأكثر تطوراً في مجال الصناعة هي الأقدر على الاستفادة من الفرص الناشئة عن منطقة التجارة الحرة بالنظر إلى حجم وقدرات قطاع الصناعة التحويلية في هذه البلدان. كما أن هذه البلدان ستكون وجهة جذابة للاستثمار الذي ستعززه الأسواق الأفريقية على نطاق أوسع. وبإمكان البلدان الأقل تطوراً في مجال التصنيع أن تستفيد أيضاً من خلال إنشاء سلاسل قيمة إقليمية، وهو الأمر الذي يشجعه انخفاض تكاليف المعاملات. ولكن من المرجح أن تحتاج هذه البلدان إلى دعم إضافي في مجال التنفيذ.

٣٢- وعلى الرغم من أن الزراعة تمثل ٣٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا وتوظف ٦٥ في المائة من القوى العاملة في القارة، تعد أفريقيا مستورداً صافياً للأغذية. ولا تؤدي زيادة التجارة فيما بين البلدان الأفريقية والاستثمار في المنتجات الغذائية إلى توفير فرص العمل وتحقيق القيمة المضافة فحسب، بل تؤدي أيضاً إلى تبيد الشواغل المتعلقة بالأمن الغذائي في القارة. والبلدان الأكثر تطوراً في مجال التصنيع ولديها نسبة كبيرة أيضاً من العمالة الزراعية ستكون الأقدر بشكل خاص على الاستفادة من هذه الفرص.

٣٣- ومثلما هو الحال بالنسبة لأي اتفاق تجاري، يتوقع أن يكون لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تأثير فيما يتعلق بإعادة التوزيع. وسيؤدي ذلك في الأجل القصير إلى وجود راجحين

وخاسرين في البلدان الأفريقية، حيث تنمو بعض القطاعات ويتقلص البعض الآخر. ومع ذلك، يمكن لمنطقة التجارة الحرة أن تسهم في توزيع الفوائد على نطاق واسع نظرا لتوقع استحداث فرص العمل. وقد يكون لمنطقة التجارة الحرة تأثير إيجابي أيضا على النساء العاملات في التجارة، اللاتي تقدر نسبتهن بحوالي ٧٠ في المائة من العاملين في التجارة غير الرسمية عبر الحدود في أفريقيا. وتكون النساء عند انخراطهن في مثل هذا النشاط معرضات بشكل خاص للمضايقة والعنف ومصادرة السلع بل وحتى السجن. ومن خلال تخفيض التعريفات الجمركية، فإن منطقة التجارة الحرة القارية تجعل التكلفة عبر القنوات الرسمية ميسورة للعاملين في التجارة غير الرسمية، مما يوفر لهم المزيد من الحماية.

جيم - نحو إنشاء منطقة فعالية للتجارة الحرة القارية الأفريقية

٣٤- إن تحقيق مزايا منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية سيعتمد على التنفيذ الفعال للاتفاق نفسه، وعلى طائفة من السياسات الداعمة من أجل التصدي للحواجز الأخرى التي تعترض التجارة والاستثمار والتصنيع. ولا بد لهذه السياسات أن تشمل التدابير اللازمة للتغلب على التكاليف التي تتكبدها بعض البلدان والمجموعات الاقتصادية داخل البلدان في الأجل القصير.

٣٥- وعموما، لا يتوقع حدوث خسائر كبيرة في الإيرادات الجمركية. بيد أن البلدان التي تفرض تعريفات أولية عالية على التجارة بين البلدان الأفريقية ولديها أحجام أكبر من الواردات في إطار التجارة بين البلدان الأفريقية ستكون الأكثر تأثرا في مجال الإيرادات الجمركية. ويمكن الحد من خسائر الإيرادات الجمركية بوضع قوائم استثناءات داخل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وتشير التقديرات إلى أن قائمة الاستثناءات، حتى إذا كانت بنسبة ١ في المائة، قد تمكن أي بلد أفريقي من تقليل خسائر الإيرادات الجمركية في إطار منطقة التجارة الحرة إلى نسبة من ٨ إلى ١ في المائة من مجموع إيرادات الرسوم الجمركية. وينبغي تجنب وضع قوائم استثناءات مفرطة لأن من شأنها أن تضعف القيمة والفوائد المتأتية من تحرير التجارة.

٣٦- وثمة خطوة حاسمة لكفالة استفادة البلدان الأقل تصنيعا في القارة الأفريقية من منطقة التجارة الحرة القارية، وهي التنفيذ الفعال لخطة العمل المتعلقة بتعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، والتي تحدد سبع مجموعات لها أولوية فيما يخص تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية، أي تحديداً السياسة التجارية، وتيسير التجارة، والقدرة الإنتاجية، والهياكل الأساسية المتعلقة بالتجارة، وتمويل التجارة، والمعلومات التجارية وعوامل اندماج الأسواق. فتحريم التجارة وحده لا يمكن أن يحقق نتائج التحول؛ ويجب التصدي أيضا للحواجز الأخرى التي تعوق التجارة والاستثمار فيما بين البلدان الأفريقية. وحتى الآن، يواجه تنفيذ خطة العمل عقبات بسبب عدم وجود مؤسسات مكرسة لهذا الغرض، وقلة التمويل والافتقار لآليات الرصد. ومع المضي قدما في تنفيذ مبادرة

منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، سيكون من المهم ربط تنفيذ الاتفاق ورصده بالتنفيذ الفعال والموارد الكافية، بما في ذلك تلك المتصلة بمبادرة المعونة من أجل التجارة، بالنسبة للأنشطة المضطلع بها في إطار خطة العمل.

٣٧- ومن أجل التخفيف من تأثير البلدان داخلياً بتكاليف التكيف الهيكلي، لا بد من النظر في اعتماد نهج تدريجي ومحسوب من أجل التنفيذ. ويمكن استخدام قوائم استثناءات وتدابير وقائية لهذا الغرض، ولكنها يمكن أن تؤدي إلى تشويه الاستهلاك، فهي بالتالي ليست الحل الأمثل. وثمة نهج آخر يتمثل في توفير المساعدة على التكيف للفئات الضعيفة التي تواجه الآثار السلبية الناجمة عن منطقة التجارة الحرة القارية. فعلى سبيل المثال، من المرجح أن يحتاج المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة إلى المساعدة على الالتحاق بسلاسل القيمة والاستفادة من الفرص الجديدة. وبالمثل، فإن العاملين في التجارة غير الرسمية عبر الحدود، ومعظمهم من النساء، ينبغي تقديم الدعم لهم من أجل الانضمام إلى القطاع الرسمي لكي يستفيدوا من منطقة التجارة الحرة.

٣٨- وتكتسي تدابير تيسير التجارة أهمية خاصة في سياق الجهود الرامية إلى كفالة شمول المكاسب التي تحققت. والفصل الوارد في الاتفاق بشأن تيسير التجارة والنزح العالمي بشأن هذا الموضوع عقب بدء نفاذ اتفاق تيسير التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية، يؤكد أن تيسير التجارة يمكن أن يحقق مكاسب سريعة. وعلى الصعيد القاري، فإن البلدان غير الساحلية التي لديها اقتصادات أكثر تأثراً بالمسائل المتعلقة بسهولة الوصول إلى الموانئ وسلاسل القيمة، يمكن أن تستفيد من التنفيذ الفعال للأحكام المتعلقة بتيسير التجارة والنقل العابر والتعاون الجمركي.

٣٩- وعلى الصعيد الوطني، يمكن الاستفادة من تدابير تيسير التجارة لدعم الأعمال التجارية الصغيرة والنساء صاحبات المشاريع اللاتي يواجهن عوائق تجارية أكبر. كما أن طبيعة السلع الزراعية السريعة التلف تعني أيضاً إمكانية استفادة المنتجين الزراعيين من زيادة سلاسة العمليات ذات الصلة وسرعتها في جميع أنحاء القارة. وسيلزم تقديم الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في شكل معلومات عن الأسواق، وتيسير التجارة، وتوفير التمويل التجاري.

٤٠- وسيعتمد التنفيذ الفعال للاتفاق كذلك على وجود هيكل مؤسسي قوي. وعلى الصعيد القاري، ستقع المسؤولية عن تنسيق عملية تنفيذ الاتفاق على عاتق أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية التي ستشكل هيئة مؤسسية مستقلة داخل منظومة الاتحاد الأفريقي وتتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة، وتكون شبيهة بوكالة للاتحاد الأفريقي. وستعمل بصورة لصيقة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وإدارتها. وستوفر المفوضية الدعم المؤقت الضروري إلى أن تصبح الأمانة قادرة على العمل بصورة كاملة. وسيرصد تمويل الأمانة من الميزانية العامة للاتحاد الأفريقي، وسيحدد مجلس وزراء التجارة في بلدان الاتحاد الأفريقي مقرها وهيكلها ودورها ومسؤولياتها.

٤١- وستظل الجماعات الاقتصادية الإقليمية جهات تنفيذية شريكة مهمة، وسيجري تمثيلها في لجنة تضم كبار المسؤولين التجاريين في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ويشمل دور هذه الجماعات الاقتصادية تنسيق التنفيذ والتدابير الرامية إلى إزالة الحواجز غير الجمركية ومواءمة المعايير ورصد التنفيذ. وعلى الصعيد الوطني، سيكون من الأهمية بمكان وضع استراتيجية لمنطقة التجارة الحرة وترتيبات مؤسسية خاصة بها من أجل التنفيذ والاستفادة بشكل كامل من الفرص الناشئة عن منطقة التجارة الحرة. ومن بين الهياكل المكتملة لمنطقة التجارة الحرة، هناك مجلس الأعمال التجارية الأفريقي الذي يجمع آراء القطاع الخاص ويعبر عنها.

٤٢- ونظراً للطموحات العالية للاتفاق، فإن إطار رصد وتقييم منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ينبغي ألا يقتصر على مسألة الامتثال. وعوضاً عن ذلك، ينبغي أن ينظر أيضاً في مدى مساعدة الاتفاق على تحقيق الأهداف الإنمائية ودعمه للتحويل الشامل. وسيتم إجراء تقييمات واستعراضات منتظمة لتقييم أثر منطقة التجارة الحرة على الاقتصاد وعلى القطاعات، بالإضافة إلى تأثيرها على الفئات الضعيفة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتأثير منطقة التجارة الحرة على المساواة بين الجنسين. ومن المتوقع إنشاء مرصد تجاري كجزء من الهيكل المؤسسي المقرر وفقاً للاتفاق، وذلك بهدف ضمان رصده وتقييمه بصورة فعالة.

خامساً- التوصيات

٤٣- فيما يتعلق بالتكامل التجاري، سيكون من الأهمية أن تسارع الدول الأعضاء إلى التوقيع على الاتفاق والتصديق عليه وتنفيذه. وقد اضطلعت مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والشركاء الآخرون بدور رئيسي في دعم عملية إنشاء منطقة التجارة الحرة خلال المرحلة الأولى، الأمر الذي أدى إلى اختتام المفاوضات في الموعد المحدد. ومن المهم أن يستمر هذا الدعم بهدف استكمال المسائل العالقة بشأن المرحلة الأولى من المفاوضات وإنجاز العمل التقني المطلوب لدعم المفاوضات في المرحلة الثانية.

٤٤- وتوخياً لجني فوائد التجارة والاستثمار، ينبغي أن تُكَمَّل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بوضع لوائح وسياسات استثمارية. ولوائح تنظيم الاستثمار من شأنها زيادة تشجيع النشاط الاستثماري فيما بين البلدان الأفريقية. وينبغي للسياسات الاستثمارية أن توفر للمستثمرين ضمانات قانونية محددة بوضوح، مع الحفاظ على حيز سياساتي كاف لتعزيز التنمية المستدامة. ويمكن استخدام قانون الاستثمار الأفريقي كأساس لصياغة الفصل المتعلق بالاستثمار المتوخى تضمينه في الاتفاق، نظراً لتركيز القانون على حقوق والتزامات الدول والمستثمرين على حد سواء.

٤٥- ولكي يتسنى تحقيق إمكانات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، سيتعين تنفيذ الاتفاق على نحو يكفل عدم تخلف أي أحد عن الركب، سواء أكان ذلك على الصعيد القاري أو الإقليمي أو الوطني. وسيلزم إجراء تقييمات أثر تحدد الآثار المتعلقة بقطاعات محددة وتلك المتعلقة بمسألة المساواة بين الجنسين، وذلك من أجل وضع سياسات داعمة ترمي إلى التغلب على التحديات التي تواجه مجموعات معينة بعينها، وبناء المهارات اللازمة للاستفادة من الفرص الجديدة.

٤٦- وسيلزم كذلك وضع سياسات داعمة تتماشى مع خطة العمل المتعلقة بتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية، وذلك لضمان أن الثغرات في الهياكل الأساسية، والإجراءات المرهقة المتعلقة بالحدود وغيرها من الإجراءات، والقيود المفروضة على التمويل التجاري، والثغرات في المعلومات التجارية، والقيود المفروضة على حركة الأشخاص، ضمن أمور أخرى، لا تعيق تطوير التجارة والاستثمار بين بلدان المنطقة.